عنوان المداخلة: دور السياسة المالية في التقليل من البطالة

ورقة تندرج ضمن المحور الأول: التأصيل النظري لظاهرة البطالة وآليات الحد من تفاقمها من المؤتمر العلمي الوطني الرابع حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بيم جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الشاذلي بن جديد " الطارف"، المنعقد بين 22 و23 نوفمبر 2017.

المشارك الأول

الاسم واللقب: بلال شيخي. **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** مالية ومحاسبة.

الرتبة: أستاذ محاضر أ. **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

الهاتف: 050 208 770 213 +. **الفاكس:** 279 795 24 213 +. **العنوان الإلكتروني:** chikhibillal@yahoo.fr.

رئيس فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

مسؤول التكوين في الدكتوراه: تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

المشارك الثاني

الاسم واللقب: فاطمة محفوظ **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** مالية ومحاسبة

الرتبة: أستاذة مؤقتة **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة اكلي محند أولحاج بالبويرة.

الهاتف: 774 278 541 213 00. **الفاكس:** 279 795 24 213 00. **العنوان الإلكتروني:** fatmamahfoud0@gmail.com

مقدمة

تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من بين السياسات الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية، وهذا نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة، باعتبارها وسيلة تتمكن الدولة من خلالها بالتدخل في الاقتصاد الوطني من أجل التأثير على مستوى الدخل الوطني ومجرى النشاط الاقتصادي.

وتسعى كل الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية إلى دفع عجلة النمو من خلال سياساتها المختلفة ويعتبر تخفيض معدلات البطالة من أهم العوائق التي يجب تخطيها، ويتم هذا من خلال التخطيط المحنك، وبما أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة في يد الدولة يمكن لها استعمالها في التأثير على النشاط الاقتصادي فان توجيهها سيكون من منطلق تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال التأثير على الأدوات المختلفة لهذه السياسة.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الدور الذي تلعبه السياسة المالية في التخفيض من البطالة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المداخل النظرية للسياسة المالية

المحور الثاني: عموميات حول البطالة

المحور الثالث: دور السياسة المالية في تخفيض البطالة

المحور الأول: المداخل النظرية للسياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية والأهداف التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، وسيتم التركيز في هذا المحور على أبرز جوانب السياسة المالية.

أولا: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية، نذكر منها:

التعريف الأول: السياسة المالية تعنى استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع للدخل الكلي ولمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة[1].

التعريف الثاني: السياسة المالية تشتمل على استخدام الضرائب، والإنفاق الحكومي، وعمليات الاقتراض العام أوالدين العام، للتأثير على مجمل النشاطات الاقتصادية للمجتمع بالطرق المرغوب فيها، كما تهتم بموضوع تخصيص الموارد في القطاعات العامة والخاصة، واستخدامها لبلوغ وتحقيق الاستقرار والنمو[2] .

التعريف الثالث: أصل كلمة السياسة المالية فرنسي "FISC" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.

وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية[3] .

التعريف الرابع: السياسة المالية تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع[4].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة، كما يظهر في ميزانية الدولة في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية.
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

ثانيا: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية من أجل معالجة الفجوة الركودية أو من أجل معالجة الفجوة التضخمية، ويمكن توضيح آلية عملها كالتالي:

1: حالة الكساد الاقتصادي[5]

يظهر الكساد الاقتصادي عندما يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ في نموه، وفي مثل هذه الحالة فان الحكومة تلجأ إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، والتي تستخدم على النحو التالي:

1. زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي، عندها

ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد وهذا سيؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

2. قد تقوم الحكومة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما سيؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.
3. استخدام مزيج من زيادة النفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط الى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

* والشكل التالي يبيّن كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية:

الشكل رقم(01): يوضح السياسة المالية التوسعية

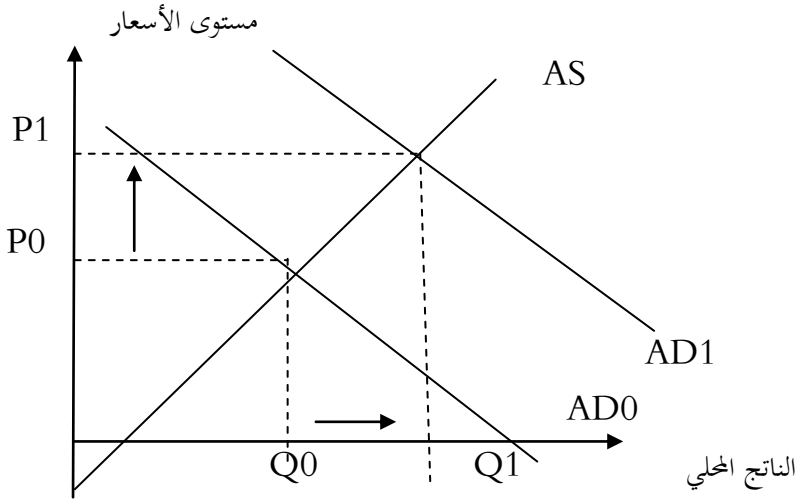

المصدر: واصف الوزني خالد، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط7 ، دار وائل للنشر،عمان، 2005، ص328.

حيث أن AS: العرض الكلي.

AD0: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD1: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

2: حالة التضخم الاقتصادي[6]

يتمثل التضخم في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، وهنا يكون دور السياسة المالية هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد أساسا على:

1. تخفيض مستوى الإنفاق العام: الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.
2. رفع مستوى الضرائب، مما يؤدى إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تخفيض الإنفاق الكلي.
3. المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب، وبالتالي الخروج من حالة التضخم.

* والشكل التالي يبيّن السياسة المالية الانكماشية:

الشكل رقم (01 –04): يوضح السياسة المالية الانكماشية

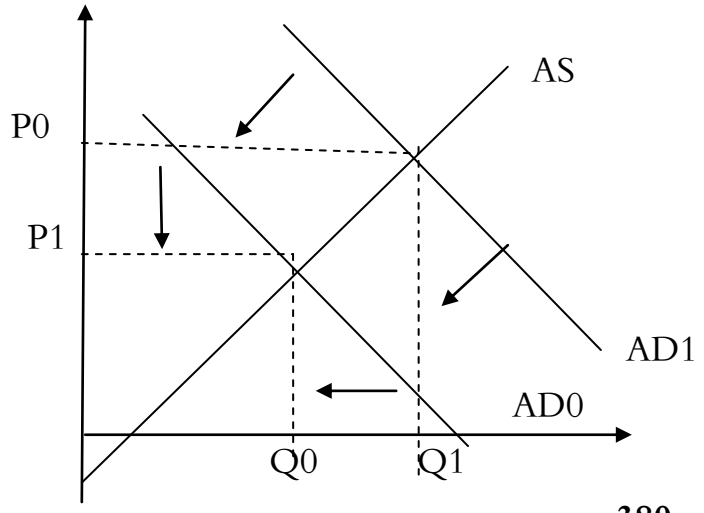

المصدر: المرجع السابق، ص 380.

يوضح الشكل رقم 02 كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD0 إلىAD1 وخفض الأسعار من P0 إلى P1، وبالتالي تسعى الحكومة إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ثالثا: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، وسنتناول في هذا المحور الأدوات التي تستعملها السياسة المالية.

1: السياسة الضريبية

تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها،وفيما يلي بعض تعاريف السياسة الضريبية.

– تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية[7].

– وهناك تعريف آخر ينص على أنها "مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[8].

– مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- ❖ هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.
- ❖ تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبية المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات للنهوض بها وتحقيق أهداف التنمية.
- ❖ تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

– وظائف السياسة الضريبية

– تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية، ونورد أهم وظائفها فيما يلي[9]:

1.توجيه الاستهلاك: وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاك أخرى.

2.توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجه واستقطاب الاستثمار.

3. زيادة تنافس المؤسسات: يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

4.تصحيح إخفاقات السوق: يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين(استهلاك، إنتاج).

5. السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

6. إعادة توزيع الدخل: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد، وإما اختيار العدالة الضريبية.

7. تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.

8. توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

2: سياسة الإنفاق العام

ويمكن تعريف سياسة الإنفاق العام على أنها: " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة"[10].

– كما تعرف النفقات العامة على أنها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)[11].

أهداف سياسة الإنفاق العام

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

أ– النمو الاقتصادي: يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

ب– سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار: تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا، فقيام الدولة بتامين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض

أسعارها، وتتدخل الدولة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي الى خفض أسعارها، ونجد أن الدول تعتمد على الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج.

ج- سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل: تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية عندما يمنحون الإعانات النقدية[12].

3: سياسة العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/ أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات وهو أمر صعب الحصول[13].

أنواع العجز الموازني[14]

هناك عدة أنواع للعجز الموازني، نذكر منها:

1.العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية*.

2. العجز الشامل: هو مجموع العجز المتعلق بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومة الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

3. العجز الأساسي: هو عبارة عن العجز الجاري مطروح منه الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا.

4. العجز التشغيلي: يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم.

5. العجز الهيكلي: يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل، وهو يساوي العجز الشامل مطروح منه العجز الظرفي.

رابعا: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأهداف، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[15].

التوازن المالي

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة، ويلاءم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية.

التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الحدية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية للحكومة إلى مجموع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل.

التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا عادلا ومساويا، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بأدوات السياسة المالية.

التوازن العام

أي التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح تشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

مما سبق نلاحظ انه قد يكون هناك تعارض بين الأهداف لكن الترتيب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أو لا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاجتماعي، على شرط الا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة عل أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والنمو والعدالة.

المحور الثاني: عموميات حول البطالة

أولا. تعريف البطالة

هناك عدة تعاريف للبطالة، نذكر منها:

– تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[16].

– وتعرف البطالة على أنها[17]: تنصب على الشخص الذي في سن العمل وراغبا فيه وقادرا عليه ويسعى إليه وذلك عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل.

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن البطالة في أبسط معانيها هي عدم الحصول على عمل أو وظيفة لكل قادر على العمل محتاج إليه.

ثانيا. أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة، لكن بصفة عامة سوف نركز عل نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما[18].

– البطالة الإجبارية

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة، وهي التي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد، لكننه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره.

كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا البطالة الدورية.

– البطالة الدورية[19]

هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية[20] التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا، وبالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى "البطالة العابرة" ويظهر عادة في الدول المتقدمة.

– البطالة الاختيارية

تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف ب:

أ. البطالة الاحتكاكية[21]

تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل عل العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من اجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

ب. البطالة الهيكلية

يمكن إرجاع البطالة الهيكلية إلى عاملين:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من الطالة في حالة مطلوبة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية الى توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها أفراد العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الشرائية الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

3.2 أنواع أخرى من البطالة[22]

يلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل:

أ– البطالة المقنعة

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين بإنتاجية حدية[23]تساوي الصفر، غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية، نجد مثلا في مزرعة فلاحية خمسة عمال منهم عاملان قادرين على القيام بجميع شؤونها، فنلاحظ أن الثلاثة عمال الباقون هم من ضمن البطالة المقنعة ولكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل.

ب. البطالة السلوكية:

تصف حالة عدم قبول الأفراد بعض الأعمال، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا في تلك الأعمال خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية.

ج. البطالة الجامدة:

وهي تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يبحثون عن العمل حتى ولو كان موجودا، رغم أنهم قادرون عليه، نجد ضمن هذا النوع من البطالة أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون على فوائد أموالهم أو إيجارات عقاراتهم.

د. البطالة الجزئية[24]

تسمى أيضا بالبطالة الموسمية، وهي تصف حالة الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة ولا يعملون في مواسم أخرى.

ثالثا. قياس البطالة

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}}$$

الفئة النشطة تحتوى على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:

أ. العاملون هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

ب. العاطلون: هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

المحور الثالث: دور السياسة المالية في التقليل من البطالة

يتمثل دور السياسة المالية في التقليل من البطالة، في الإجراءات التالية:[25]

أولا: تخفيض الضرائب كتدبير مالي

إن التخفيض في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق بترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار، وتخفيض الضرائب مؤسس بصفة أولية على اعتبار انه لو لم تستعمل الموارد كاملة فليست الضرائب مطلوبة لتقليل الإنفاق الخاص، وبالتالي إذا نشأ في الاقتصاد قوى تدفع نحو الكساد، فان تشجيع الأسواق يمكن أن يتم بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم متوقعا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب.

إذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فان الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار، أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة.

ثانيا: زيادة النفقات الحكومية

إن طريقة السياسة المالية لمعالجة الكساد التي اتبعتها الدول النامية في السابق كانت عبارة عن برنامج زيادات متنوعة في النفقات الحكومية مصممة لرفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد، ويتم ذلك في صوّر متعددة فيمكن توزيعها كمنح مباشرة للمستهلك لا تتضمن بذاتها شراء موارد بل تقدم كأموال للأفراد لإنفاقها، وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الإعانات.

إن التوسع المباشر في العمالة الكاملة ينشأ عندما تقوم الحكومة من خلال الضرائب، الاقتراض والإنفاق، وهذا النوع يزيد من النشاط الاقتصادي، ويمكن التأثير على العمالة الكاملة بعمل غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، والصعوبات في تشجيع الاستثمار الخاص كوسيلة لتوفير العمالة الكاملة تكمن في عدم الاتفاق حول كيفية تشجيع الاستثمار، وليس حول الرغبة فيه، ويوجد الكثير من هذا الخلاف لأن الاستثمار الخاص سوف يتأثر بأي عمل من الأعمال الحكومية.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج **بالنتائج** التالية:

– ظاهرة البطالة في أبسط معانيها هي عدم الحصول على عمل أو وظيفة لكل قادر على العمل محتاج إليه عند وصوله للسن القانوني الذي يسمح له بالعمل، ويكون في حالة بحث عنه.

– وللبطالة أنواع متعددة أهمها البطالة الإجبارية التي تفرض نفسها على الأفراد والمجتمعات كونها تنتج عن حالات تجتاح البنى الاقتصادية، والبطالة الاختيارية حيث يقوم العامل في هذه الحالة بالتعطل بمحض إرادته.

– السياسة المالية هي تلك الاجراء ات والتدابير المتخذة من طرف الحكومات بهدف تحقيق أهداف معينة

– تتدخل الدولة في التقلبات المجتاحة للبنى الاقتصادية من خلال سياستها المالية، وهذا عن طريق الادوات المكونة لها والتي تتمثل أساسا في السياسة الضريبية، سياسة الانفاق العام، وسياسة العجز الموازني.

– تتمثل أهم أهداف السياسة المالية في تحقيق التوازنات سواء كان ذلك على المستوى المالي، الاقتصادي، الاجتماعي، والمستوى العام ككل.

– إن التوسع المباشر في العمالة الكاملة ينشأ عندما تقوم الحكومة بالتدخل المباشر من خلال الضرائب، الاقتراض والإنفاق العام، وهذا النوع يزيد من النشاط الاقتصادي، ويمكن أيضا التأثير على العمالة الكاملة بعمل غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، والصعوبات في تشجيع الاستثمار الخاص كوسيلة لتوفير العمالة الكاملة تكمن في عدم الاتفاق حول كيفية تشجيع الاستثمار، وليس حول الرغبة فيه، ويوجد الكثير من هذا الخلاف لأن الاستثمار الخاص سوف يتأثر بأي عمل من الأعمال الحكومية.

– وعليه يمكن تقديم **التوصيات** على النحو التالي:

– أن تضع الحكومة برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل.

– تبني فكرة المؤسسات الصغيرة و التي تعتبر أحد أبرز الآليات لمواجهة مشاكل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب و تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي بفرعيه.

– يجب أن يشكل القضاء على البطالة أحد الأهداف ذات الأولوية في الإستراتيجية الإنمائية الوطنية

– تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

– ضرورة تركيز سياسات الإنفاق العام على تطوير مشروعات البنية الأساسية ودعم برامج الانفاق العام الموجه للمشروعات القائمة.

– تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية.

الهوامش

1 محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص312.

2 غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)**، دار وائل للنشر، ط 3، عمان، 2003، ص25.

3 طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص201.

4 حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1999، ص15.

5 خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، ط7 ، دار وائل للنشر،عمان، 2005، ص327.

6 المرجع السابق، ص329.

7 قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص139.

8 يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 23.

9 قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص.172.

10 حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص267.

11 عادل أحمد حشيش، **أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)**، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص63.

12 غازي عبد الرزاق النقاش، مرجع سابق، ص246.

13 عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص201.

14 حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي)**، الجزء الأول، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، الإسكندرية، 1992، ص143.

* الإنفاق الحكومي الجاري: هو جميع الإنفاق ما عدا الإنفاق الاستثماري، أما الإيرادات الجارية فهي تعكس الإيرادات العادية.

15 عبد المجيد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص426.

16 خالد الواصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص265.

17 شبل بدران، **التعليم والبطالة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص8.

18 محمد علي الليث وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص257.

19 مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237.

20 الدورة الاقتصادية مصطلح يعبر عن فترات صعود وهبوط دورية تنتاب النشاط الاقتصادي، وهي تتكون من مرحلتين: مرحلة رواج يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل إلى قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة انكماش إلى أن يبلغ الهبوط قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش.

21 محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 257- 258.

22 مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 239- 259.

23 الإنتاجية الحدية تعبر عن التغيرات الحاصلة في الإنتاج الناتجة عن وحدة واحدة في أحد في عوامل الإنتاج (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة).

24 محمد علي الليثي وآخرون مرجع سبق ذكر، ص 260.

25 خلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/ 2004، ص 60.